دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	بين النحو العربي والفقه الإسلامي: الواقع والمأمول
المصدر:	مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	جامعة العلوم الإسلامية العالمية - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	اشتية، حفظي حافظ
المجلد/العدد:	مج8, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2021
الشهر:	آب
الصفحات:	321 - 348
رقم MD:	1183013
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	التراث العربي، النصوص الدينية، الأحكام النحوية، الفهم الفقهي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1183013

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بين النحو العربي والفقه الإسلامي: الواقع والمأمول*

د. حفظي حافظ اشتيه **

تاريخ وصول البحث: ١٠/٧/٢٠١٩ م تاريخ قبول البحث٢/ ١٠/ ٢٠١٩ م

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إجلاء العلاقة بين النحو والفقه، ثم الالتفات بعناية إلى أهمية النحو للفقه.

استعرضت الدراسة أهم الآراء لعلماء سبقوا السيوطي، وقفوا على علاقة النحو بالفقه، وحاجة كل منهما إلى الآخر، ثم نظرت في الآراء التي أوردها السيوطي لنفسه أو لغيره في كتابه الأشباه والنظائر.

أوضحت الدراسة العلاقة الوثقى بين العلمين، وأثبتت أهمية النحو للفقه، وحاجة الفقه إلى تفهم أحكام النحو لإصدار الفتاوى السليمة، ووقفت على أمثلة تهاوت فيها فتاوى بعض الفقهاء لتهاونهم في تفهّم أحكام النحو، وأمثلة أُخرى ارتقت فيها أحكام فقهاء آخرين لبراعتهم في النحو.

أكدت الدراسة ضرورة اعتماد الفقيه على حكم نحوي سليم مستند إلى المعنى، لإصدار حكم فقهي سليم من الخطأ، بعيد عن الخلاف.

* أجري هذا البحث بدعم من جامعة البلقاء التطبيقية.

** أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية العلوم الانسانية، جامعة البلقاء التطبيقية.

The relationship between grammar and religious science: Reality and Hope

Abstract

This study amis to show the relationship between grammar and religious science,with afocus on the importance of grammar to religious science.

In this study I reviewed the most important opinions of older scientists from Al - Suyuti. They studied the relationship between grammar and religious rulings and their need for each other, and then studied the views adopted by Suyuti and others in his book the similars and the matches.

And it made clear the close relationship between the two scientists. And proved the importance of grammar for religious rulings, and the need for religious rulings to understand the rules of grammar to make the right decisions. And highlighted examples in which the rulings of some religious scholars failed because of their weakness in understanding the rules of grammar. And other examples succeeded by the judgments of other religious scholars because of their understanding of grammar.

The study stressed the need for religious scholars to adopt correct grammar based on meaning. To issue a true and agreed religious judgment.

تمهيد وتحديد: كان القرآن الكريم، وما زال محور كثيرٍ من الدراسات التي شملت معظم عناصر التراث العربي الإسلامي، فالقرآن الكريم هو الباعث لتلك الدراسات، ولأجل فهم معانيه وأحكامه نشأت أول امرها، وتشعبت وامتدّت.

لذلك، كان من الطبيعي أن تتداخل الأفكار في معظم التآليف ومختلف تخصصاتها، وتتكامل، فقد جمعها الهدف، والتقت على المورد ذاته وإنْ تباعدت مصادرها.

ولعلّ النحو والفقه يمثلان بجلاء العلاقة التداخلية التكاملية بين التخصصات، إذ اتّحد

فيهما الهدف: النحو يضبط النصّ الديني، لتتجلى الأفهام، والفقه يعتمد على الجهد النحوي، ثم يمضي قُدماً ليستنبط الأحكام .

وقد راد بعض الباحثين، قدماء ومحدثين، هذا الموضوع قبلاً، وخاضوا في تفاصيل العلاقة النظرية بين النحو والفقه، ووقفوا على تشابه منهج النحو والفقه، وتقارض الأصول بين العلمين، فللقدماء انتشرت ملحوظات كثيرة تصف العلاقة بين علم النحو وعلم الفقه، وأصول كلّ منهما، وأيّهما سبق الآخر، وأثّر، أو تأثر بالآخر، وأقامت كتب قديمة عمادها على تخريج مسائل فقهية وفق معطيات نحوية:

كان **محمد بن الحسن الشيباني**، مبكراً، قد شرع هذا الباب في كتاب **الإيمان** ضمن كتابه الجليل **الجامع الكبير**، فأدار مباحث فقهية على أسسٍ لغوية نحوية، انتزعت إعجاب **الزمخشري** فأشاد بجهوده في كتابه **المفصل**، فقال ناعيا على منكري أهمية العربية، مشيداً بجهد الشيباني: "وهلّا سفهوا رأي محمد بن حسن الشيباني- رحمه الله- في ما أودع كتاب الإيمان !"[1] ووقف على بعض هذه المباحث **ابن يعيش** شارح المفصل، [2] ونوّه بأهميتها ورسوخ قدم صاحبها في الفقه والنحو.

وتلقّف هذا الجهد المبكر علماء مشهورون فيما بعد، فقدح زناد **الطوفي** للرد الغاضب على منكري أهمية العربية في تخريج المسائل الفقهية [3]، وقطف جناه **الإسنوي**[4] الذي أقام كتابه على تخريج مسائل فقهية وفق أحكام نحوية، وكذلك فعل صاحب كتاب زينة العرائس من الطرف والنفائس [5].

ووقف المحدثون على صلة النحو بالفقه، فألف بعضهم كتباً رصد فيها العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو وهو بصدد الحديث عن الأصول النحوية عند النحاة أو الفقهاء.[6]

بينما تناولها آخرون في رسائل جامعية، أو أبحاث علمية.[7]

ومعظم هذه الدراسات تنصب على موضوع تأثير الفقه في النحو، وبخاصة في فكرة الأصالة النحوية؛فهم يرون أن النحو في بنائه العلمي الأصولي قد تأثر بالمنهج العلمي الفقهي، فنهضت أصول النحو على ما يشاكلها من أصول الفقه كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، وشابهتها في كثير من المعالجات والمصطلحات.لكن وردت طيّ هذه الدراسات إشارات إلى تأثير النحو في الفقه في بعض الموضوعات.وقد تحفّظ بعض الدارسين على التسليم بتأثر أصول النحو بأصول الفقه، فرأى أن التشابه بين أصول العلمين ليس تاماً. [8]

والتفتت دراسات أخرى حديثة إلى استنباط المسائل الفقهية وفق الأحكام النحوية كما كان قد فعل القدماء. [9]

وفي المجمل، فإن هذه الدراسة مدينة لهذه الجهود السابقة بالهداية وفضل السبق، لكنها انسلّت من عباءتها لتأخذ خطاً خاصاً، وتسلك طريقا وسطا تصف فيه العلاقة بين النحو والفقه، لكن يكون التركيز فيها عملياً على حاجة الفقيه إلى النحو، وإثبات ذلك من خلال استعراض سقطات مدويات وصمت أئمة وفقهاء مشهورين بسبب وهنهم في النحو، أو من خلال علامات مضيئات لأئمة وفقهاء آخرين برعوا في النحو، وتفوقوا النحاة المتخصصين، فأبدعوا في الفتاوى، والنفاذ إلى دقائق الحكمة في أحكام الدين.

وتتّبع هذه الدراسة منهجاً استقرائياً معززاً بالنقد والتحليل لإجلاء علاقة النحو بالفقه، وحاجة الفقه إلى النحو، ويتم ذلك من خلال استعراض الأفكار النظرية التي صدرت عن علماء مشهورين، فقهاء ونحويين وغيرهم، تصف العلاقة بين العلمين، والتأثر والتأثير بينهما، وعرض نماذج تطبيقية تؤكد تلك العلاقة، وتوثق حاجة كل من العلمين إلى الآخر، وإثبات أن حاجة الفقه إلى النحو أكبر، وإظهار خطورة تصدّر الفقيه للفقه وهو في النحو راجل، والآثار السلبية التي تترتب على ذلك وبخاصة في زماننا الذي كثر فيه الفقهاء المتفيهقون، فتخبّط الخلق في عشواء فتاواهم.

اتخذت الدراسة صفة عملية بالاعتماد على عَلَم بارز في التفسير والفهم الفقهي، بارع في التأليف النحوي، تأخر في الزمان، فجمع وأوعى وفاق الأقران، هو **الإمام السيوطي**، ليكون ما أورده في كتابه "الأشباه والنظائر في النحو" من آراء نحوية وفقهية ميداناً عملياً تطبيقياً تتجلّى فيه فكرة هذه الدراسة، وتُختبر صحتها ودقتها. والسيوطي في كتابه هذا يجمع في صعيد واحد أظهر الآراء لأشهر النحاة والفقهاء، وهو بذلك يعدّ مصدراً يمثل الرأي النحوي الفقهي الجمعي.

ولعلّ السيوطي أنصف نفسه حين وصف ولعه بالعربية، وجهده العظيم في تتبع شواردها، وفضله العميم في حفظ موروثها حين قال: "ولم أزل من زمن الطلب أعتني بكتبها قديماً وحديثاً، وأسعى في تحصيل ما دثر منها سعياً حثيثاً، إلى أن وقفت منها على الجم الغفير، وأحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملا بحيث لم يفتني سوى النزر اليسير."(١٠) ويتعرض إلى أهمية كتابه "الأشباه والنظائر في النحو"، ويصف معاناته في تأليفه مرتين: ألفه أولاً وحبسه بضع عشرة سنة، فابتُلي بفقده ، ثم حشد العزم ، ونهض لتأليفه مجدداً، فكان.(١١)

وقد صدر في تأليفه عن فكرة في ذهنه مسبقة هي علاقة النحو بالفقه، ومحاولته إظهار الائتلاف بين التأليف النحوي والفقهي. يقول: "واعلم أن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب أني قصدت أن اسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألفوه من كتب الأشباه والنظائر."(١٢)

ويستعرض هذه الكتب، ويقيمها تقييماً يشي بأنه ينوي الإضافة إليها، والزيادة عليها.

وبذلك تتضام للسيوطي وكتابه عوامل تجعل من الاعتماد عليهما اجتزاءً كافياً لخدمة هذه الدراسة، وإجلاءً وافياً لفكرتها، وسيكون لها وقفتان:

الأولى: مقدمات تمهيدية عامّة في علاقة النحو بالفقه، وحاجة كل منهما للآخر، وإشارات ذات دلالة هامة وردت على ألسنة العلماء قبل السيوطي، وتضمنتها مؤلفاتهم، أو أوردها السيوطي نفسه في غير كتابه مدار البحث: الأشباه والنظائر في النحو.

والثانية: تفرغ لاستقراء أهم ما أورده السيوطي من آرائه وآراء غيره، في"الأشباه والنظائر"، والوقوف على أهم الامثلة التطبيقية التي عرضها، وإخضاعها للنظر والتحليل والنقد لاستلال أفكارها اللّامة، في منهجٍ استقرائيٍّ تحليليّ نقديٍّ، وعرضها على هيئة عنوانات جامعة رئيسة تنضوي طيّها الدلالات الفرعية التي تُستنبط منها الأفكار ذات العلاقة بأهداف هذه الدراسة.

ويُؤمل من المضامين التي ترد تحت هذه العناوين توصيف واقع العلاقة بين النحو والفقه، والوقوف على الآثار الإيجابية الناتجة عن حسن الربط بين العلمين، والآثار السلبية المترتبة على تجافي الفقه عن النحو، والانزلاق بذلك إلى مهاوي الفهم السقيم للنص الديني، أو الموضوع الفقهي، والتخبط في الإفتاء، والتشعب في الآراء.

-بين النحو والفقه قبل السيوطي هل يحتاج الفقيه إلى النحو؟

يستنبط الفقيه أحكامه الفقهية مستنداً في فتاواه على القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة، وذلك كله يجعله في أمسّ الحاجة إلى فهم العربية وأساليبها وبيانها وإعرابها، ليفهم أولاً، ثم يُطلق حكمه بعد فهم.

لذلك، توالت وصايا كبار العلماء، وتراسلت أقوالهم: فقهاء ونُحاة، في بيان أهمية إتقان الفقيه اللغة العربية، وضرورة أن يكون فقيهاً في إعرابها قبل أن يكون فقيهاً شرعياً.

يقول **ابن فارس**: "إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلّق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غنى بأحدٍ منهم عنه، وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب ، ورسول الله ﷺ عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله ﷻ وما في سنة رسول الله ﷺ من كل كلمة عربية، أو نظمٍ عجيب، لم يجد من العلم باللغة بدّاً."[١٣]

وابن حزم يستشعر خطورة العمل الفقهي، والضرر العظيم الذي يترتب على إفتاء الفقيه دون علمٍ باللغة، لذلك كان اكثر صراحةً في وصيته، وأشدّ قسوةً في حكمه. يقول [١٤]: "لابدّ للفقيه أن

يكون نحوياً لغوياً وإلا فهو ناقص، ولا يحلّ لـه أن يُفتي لجهله..."

وبهدي هذا، صرح **الرازي** بـأن "مـا لا يـتم الواجب إلا به فهو واجب."[١٥]

وعن المستوى الذي يجب على الفقيـه إتقانـه من اللغة العربية وإعرابها، كان ابن فـارس واقعيـاً في مطلبه، فقال[١٦]: "ولسنا نقول إن الذي يلزمه من ذلك الإحاطة بكل ما قالته العرب، لأن ذلك غير مقدورعليه ولايكون إلا لنبيّ...بل الواجب علـم أصول اللغة والسـنن الـتي بأكثرهـا نـزل القـرآن، وجاءت السنة ..."

غير أن **الشاطبي** كان أكثر حسـماً وقـد تـأخر به الزمان أربعة قرون عن ابن فارس، لعلّ مستوى الفقه فيها قد انحـدر مـن عـلاه، فكانـت الحاجـة أعظم إلى توخي المزيد من التحوّط والحذر، وكـان الإصرار أشدّ على تسلّح الفقيـه بعلـمٍ متعمـقٍ في النحو قبل التصدّر للفقه. يقول: [١٧] فلا بدّ أن يبلغ في العربيـة مبلـغَ الأئمـة منهـا كالخليـل وسـيبويه والأخفش والجرمي والمازني ومن سواهم..."

وإذا كـان **الغزالـي** قـد قـرنَ الفقـه واللغـة فجعلهما مـع الحـديث أعظـم علـوم الاجتهـاد، [١٨]فإنّ الشاطبي قد جعل الاجتهـاد في اللغـة بوابـة الاجتهاد في الفقه فلا غنى عنده لمجتهد في الشـريعة عن بلوغ درجة الاجتهاد في كلام العرب. [١٩]

وكان بعض النحاة يدرك جيدا أهميـة النحـو في استنباط أحكام الفقه، ويطوع الحكـم النحـوي للإجابة عن السؤال الفقهي: قيل **للفراء**: "ما تقـول في رجـل سـها في الصـلاة ثـم سـجد سـجدتي السهو، فسها؟ فقال: لا يجب عليه شيء. فقيل له: كيف ذلك ومن أين قلت؟ قال: أخذته من كتاب التصـغير لأن الاسـم إذا صُـغّر لا يصـغر مـرة أخرى.وكان **صالح بـن إسـحاق الجرمـي** يُـدِلّ بمعرفتـه في العربيـة، فقـال أبـو جعفـر: سمعـت الجرمي يقول: أنا مذ ثلاثون سـنة أفـتي النـاس في الفقه من كتاب سيبويه."[٢٠]

وكـان **الزمخشـري** قـد شَـخَص في وجـه الشعوبية، فحمد الله على أنه من علمـاء العربيـة، وواجه من يحطـون مـن شـأنها، ويتغـافلون عـن أهميتهـا وتغلغلـها في العلـوم الشـرعية، فنـبههم علىأنهم لا يجدون علماً من العلـوم الإسـلامية: فقهها وكلامها وعلمـي تفسـيرها وأخبارهـا، إلّـا وافتقاره إلى العربيـة بـيّن لا يُـدفع، ومكشـوفٌ لا يُتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيّـاً علـى علـم الإعـراب، والتفاسـير مشـحونة بالروايـات عـن سـيبويه والأخفـش والكسـائي والفـراء...فهم ملتبسـون بالعربيـة أيـةً سلكوا، غير منفكين منها أينما وجّهوا..."[٢١]

ويُصرح بسبب تأليف كتابه "المفصل "فيقول[٢٢] لقد ندبني ما بالمسلمين من الإرب إلى معرفة كـلام العرب ...لإنشاء كتاب في الإعراب."

ولعـل هـذا العـزوف عـن العربيـة، وتجاهـل أهميتها، وعدم إدراك مزالق الزلل التي تنجم عـن

ذلك، كان قد بدأ قبل عصر الزمخشري، فنبه **ابن جني** على أنّ أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريق المثلى إليها، فإنما استهواه واستخفّ حلمه، ضعفُه في هذه اللغة الكريمة الشريفة..."[٢٣]

أدرك كل من النحاة والفقهاء أهمية النحو للفقه، وأدرك ذلك أيضاً ونصّ عليه علماء موسوعيون مثل **ابن خلدون** .يقول: [٢٤]لابدّ من معرفة العلوم المتعلقة باللسان لمن أراد علم الشريعة... والأهم المقدم منها النحو، إذ به تتبيّن أصول المقاصد بالدلالة ...ولولاه لجُهل أصل الفائدة ."

وكان الضعف في اللغة قد لابسَ الفقهاء مبكراً، فأوقعهم في مواقف محرجة، صغّرتهم، وهم الكبار، في محافل العلم ومجالس الخلفاء.يُحكى عن الأصمعي أنه قال: كلمت أبا يوسف القاضي بحضرة الرشيد في الفرق بين عقلت القتيل، وعقلت عنه، فلم يفهمه حتى فهّمته: عقلت القتيل إذا أدّيت ديته، وعقلت عنه إذا لزمته دية فأديتها عنه."[٢٥] فإن كان هذا القاضي، وهو الفقيه المفوّض بالفتيا، قد تعثر في مثل هذه المسألة وهو الذي يعيش في بلاط الخليفة ، موطن الفصاحة، ومهوى الفصحاء، وما زال الزمان جدعاً لّما يتجاوز كثيراً متصف القرن الثاني الهجري، وهو ضمن فترة الاحتجاج الزماني الذي ارتضاه اللغويون، وفصاحة الناس مازالت ملكة عفوية، نقول: إن كان حال هذا القاضي كذلك، فكيف حال المتأخرين من المفتين الذين تأخر بهم زمانهم إلى عهود نضبت فيها الفصاحة العفوية، وغدت مطلباً يُتعلم، ولا يُنال إلّا بالعناء والمكابدة؟!

ولم ينج من ذلك بعض كبار الأئمة، مثل : **الإمام الشافعي**، الذي غلّطه أبو بكر بن داود في عدة مسائل واضحات.من ذلك فهمه الخاطيء لمعنى الواو في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[المائدة:٦]، فانبنى على فهمه الخاطئ إيجابه ترتيب أعضاء الوضوء في الوضوء مع إجماع أهل العربية أن الواو تقتضي الجمع المطلق، لا التوالي.[٢٦]

هذا الفهم الخاطئ مسّ حكمه أيضاً في مسألةٍ من أهم المسائل الفقهية، وهي نصّ عقد الزواج، فهو يرى أن الزواج باطل إذا قال الولي: زوجتك فلانة، واكتفى المُزوَّج بالقول: قد قبلتها .ولا بدّ – كما يرى الشافعي– أن يكون الجواب: قد تزوجتها، أو قبلت تزويجها.[٢٧]

ومعلومٌ أن الحذف لقرينة من سَنن العربية، وأن النحو جرى على ذلك وأقرّه.ويتجلّى ذلك في جملة الجواب القائمة على الوجازة الحميدة،

وتجنب تكرار بعض ما ورد في السؤال، وفهم المحذوف بالاستدلال تحاشياً للإملال والاستثقال.

وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة على هذا كقوله تعالى: ﴿فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡ﴾ [الأعراف: ٤٤]، أي وجدناه حقاً.

وقوله سبحانه: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أي بلى أنت ربنا.

وحتى الإمام **مالك بن أنس**، صاحب "الموطأ"، لم ينجُ من الانتقاد والطعن في لغته، فقد أشار **الأصمعي** إلى وقوع اللحن في لغته، وهو مَنْ هو في الطبقة الفقهية العالية.[٢٨]

ويبدو أن تراخي قبضة الالتزام بالنطق السليم وفق أحكام الإعراب قد بدأ مبكرا، وابن فارس يصف ذلك باستهجان وتشنيع، فيقول[٢٩]: "كان الناس قديما يجتنبون اللحن في ما يكتبونه، أو يقرأونه اجتنابهم بعض الذنوب، فأما الآن فقد تجوّزوا."

فإن كان هذا التجوّز مستهجناً إنْ سالَ على ألسنة عامّة الناس، فكيف بخاصتهم؟ بل كيف بخاصة علماء شريعتهم"حتى إنّ المحدّث يحدّث فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن؟"[٣٠]

وتبلغ الدهشة مداها في الجواب حين ينبّهون على ذلك إذ يقولون: "ما ندري ما الإعراب! وإنما نحن محدّثون وفقهاء." فيُعلّق ابن فارس بمرارة على جوابهم : "فهما أي المحدّث والفقيه" يُسران بما يُساءُ به اللبيب."[٣١]

إن كانت هذه حال الفقهاء في القرن الرابع الهجري، فكيف نتصور الحال بعد عشرة قرون، مع انحدار المستوى اللغوي، وانهمار الدعوات لمجافاة اللغة العربية وإعرابها، وكثرة المتصدين للفقه، المتصدرين للإفتاء؟!

وقد تنبه بعض فطناء الفقهاء إلى حرج موقفهم عندما كانوا يُسألون عن أمر فقهي مفتاحه حكمٌ نحويٌ، فتتأرجح بهم حيرتهم بين الاعتراف بعجزهم فالاستعانة بالنحاة، أو الركون إلى فهمهم مع مظنة الوقوع في الزلل:

ورد في مغني اللبيب خبر يدور حول سؤالٍ كتبه الرشيد في إحدى الليالي **لأبي يوسف** القاضي، أثار حيرته، فوصف حالته وحديثه إلى نفسه بأن هذه مسألة فقهية نحوية، إن قال فيها بظنه لم يأمن الخطأ، وإن أقر بأنه لا يعرف قيل له: كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا؟![٣٢]

فلم يخرجه من مأزقه إلا فزعه ليلاً إلى **الكسائي** الذي أجاب بفصل القول، وكان جوابه مصداقاً لحاجة الفقه إلى النحو، بينما كان ردّ الجميل أن الجوائز والصلات التي حُملت آخر الليل إلى القاضي أبي يوسف، قد وُجهت جميعها إلى مستحقها وهو الكسائي.[٣٣]

هل أثر الفقه في النحو؟

للفقه قدسية لا تخفى، لارتباطه المباشر بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، وأحكام الشريعة، والنحاة على وعي تام بذلك، وإدراك وافٍ له.

لذلك حَرَص كثير منهم على ربط النحو بالفقه، وتأثروا بالمنهج الفقهي، وجعلوا للنحو قواعد وأصولاً تحاكي قواعد الفقه وأصوله، وكانوا يتفاخرون بأن كتبهم تجري على سنن كتب الفقه، ويتنافسون أيّهم تنبه إلى ذلك أولاً، وكان فيه الأسبق، والأمثلة كثيرة في هذا الشأن، فقد ورد في مقدمات كتب مشهوري النحاة وثناياها إشارات تشي بالفخر بأن الواحد منهم كان مبادراً إلى التأليف النحوي وفق المنهج الفقهي، وأنه بذلك مبدع غير مسبوق. (٣٤)

وعلى النهج نفسه مضى **الأنباري** في مقدمة كتابه "الإنصاف"،(٣٥) وكذلك في "لُمع الأدلة". (٣٦)

ومضى السيوطي أيضاً على هذا النهج في كتابه "الاقتراح"، (٣٧)

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن الفقه هو الذي شحن شيخ النحاة بالدافعية العظمى لتأليف "كتاب النحو الأعظم"، ذلك أن **سيبويه** قد لَحَن في مجلس **حماد بن سلمه**، وعندما عوتب قال: لأطلبنّ علما لا يلحنني به أحد أبدا. (٣٨)

ولعل **مازن المبارك** أصاب حين قال: إنّ "سيبويه نفسه لم يكن من غرضه ولا قصده أن يتعلّم العربية، وإنما كان يريد علماً يفقهه في الدين." (٣٩)

وإن كان هؤلاء النحاة قد أدركوا أهمية الفقه للنحو، فإن بعض الفقهاء أيضاً قد وظفوا نباهتهم، وخالص جهدهم لإجلاء أهمية النحو، وإعلاء شأنه، واعتنَوا بخواص أسراره وأحكامه.

فإن كان القاضي أبو يوسف قد تعالى على النحو، وظنّ أن الفقه في غنى عنه، فأطاح به ظنه من عُلاه، ووقع في أخطاء لا تليق بمن هو في مستواه، إن كان القاضي أبو يوسف كذلك، فإن أئمة وفقهاء آخرين قد ملكوا ناصية اللغة، وبرعوا في قواعدها وأحكامها، فتسنموا طرفي المجد فقهاً ونحواً:

فرغم ما سبق ذكره عن الشافعي، وما أُتُّهم به من ضعف نحوي في مواضع تأثر بها حكمه الفقهي، رغم ذلك، يرد وصف له خلاف هذا، فقد أُشير إلى فصاحته، وأُشيد بسلامة لغته: يصف **ابن هشام** صاحب "السيرة" الشافعي قائلاً: "طالت مجالستنا للشافعي، فما سمعنا منه لحنةً قط، ولا كلمة غيرُها أحسنُ منها." (٤٠). وقال أيضاً: كلام الشافعي لغةٌ يُحتجُّ بها.

وقد تنبه بعض العلماء إلى أن أنباه الفقهاء قد دققوا النظر في كلام العرب، فتوصلوا إلى أنظار لم يفطن إليها النحاة المتخصصون، واعتنَوا في فهم ما أغفله أئمة العربية، وظهر مقصد الشرع فيه. (٤١)

ويمثل الفقيهان الشهيران (ابن تيميه ، وتلميذه ابن قيم الجوزية) قطبين رئيسيين تفيأ ظلالهما كثيرون من فقهاء العصر الحاضر، وكان لهما آراء نحوية عميقة تصف بدقة قدرة الفقيه النبيه على الارتقاء بالنحو.

ومن ذلك بعض آراء سترد لاحقاً **لابن تيميه**، أوردها السيوطي في "الأشباه والنظائر".

وأما **ابن القيم** فقد ضمن كتابه القيم "بدائع الفوائد" كثيرا من الإشارات النحوية في مواضع شتى تجاوز فيها النظر النحوي الصناعي، وعبر إلى نظرات دقيقة طوّع فيها القاعدة النحوية لخدمة المعنى، ومقاصد الشرع العميقة: فقد وقف على قضية الصدق والكذب في الخبر والإنشاء، [٤٢] ونظر طويلاً في الإنشاء والإخبار في تكييف حكم الظهار في قولهم: أنت علي كظهر أمي. [٤٣]

وكان النحاة قد رسموا حدوداً للخبر والإنشاء ظنوا أنها كافية ليَزيل المتلقي أحدهما عن الآخر، ويتم الفهم على نحوٍ لا لبس فيه، إلا أننا نجد بعض الفقهاء قد عجموا أدوات النحاة فوجدوها لا تفي بتحقيق الغرض بالدقة المأمولة، واستبانت الخطورة في المعالجات المتعلقة بالأحكام الشرعية، مثل: الطلاق والزواج والبيع والشراء وقول الظهار هذا الذي يرى فيه ابن القيم إنشاء وإخباراً معاً، "فهو إنشاء من حيث قصد التحريم بهذا اللفظ، وإخبارٌ من حيث تشبيهها بظهر أمه، ولهذا جعله الله منكراً وزورا، فهو منكر باعتبار الإنشاء، وزور باعتبار الإخبار..." [٤٤]

وتذرع الكتاب آراء نحوية وصرفية نفاذة لهذا الفقيه الفذ، ويناقش فحول النحاة فيؤيد واعيا ويعارض، وتبدو شخصيته النحوية جليّة فيخيّل لمن يقرأ كتابه أنه في حضرة نحوي محض. [٤٥]

ويخوض في قضايا شائكة أخرى يتعارض فيها الحكم النحوي البيّن مع المطلب المعنويّ المستكن، مثل معنى واو العطف ووظيفتها في الجملة، [٤٦] ودخول (أنْ) على الفعل وزيادتها في مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[يوسف: ٩٦] [٤٧] ومعنى(لا) في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[القيامة: ١]، [٤٨] ويفرد لطائف للإفراد والجمع، [٤٩] ويستحضر نباهة شيخه **ابن تيميه** في بعض النظرات النحوية، التي لم يكن يسمح له انشغاله الفكري بإطالة الوقوف عليها متمثلا بقول الشاعر:

تألق البرق نجديّا فقلت له
ياأيها البرق إني عنك مشغول

لكن هذه الومضات السريعات كانت كافية للدلالة على أنّ الفهم الفقهي الثابت لا ينبني إلا على نظر نحوي ثاقب.

بل إن فقهاء آخرين لم يكتفوا بشرف سلامة اللغة، والوعي البصير بلباب قواعدها وأصولها، فراموا ما هو أبعد من ذلك، واتجهوا نحو النقد

البناء، والنقض الباني للجهد النحوي، وأعملوا منهجهم الفقهي في الإرث النحوي، فدعوا إلى هدم أركان للنحو، وإقامة أخرى في ذلك البنيان.

ومن الأمثلة الشاخصة على ذلك **ابن مضاء القرطبي**، وكتابه ذائع الصيت : "الرد على النحاة":

عاش ابن مضاء القرطبي في ظلال دولة الموحدين، الذين ثاروا على فقهاء المشرق، ودعوا إلى توحيد الفقه، وقاد أحد زعمائهم **يعقوب بن يوسف** الثورة على المذاهب الأربعة، وأخلص نيته في تخليص الفقه من تسيُّب الاجتهاد، وأمر بالعودة إلى ظاهر القرآن، كما كان قد دعا إلى ذلك أبوه، و من قبله جدّه.

ينقل **المراكشي** عن **أبي يعقوب** قوله:

"أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله...المسألة فيها أربعة أقوال، أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأي هذه الأقوال هو الحق؟ وأيّها يجب أن يأخذ به المقلد؟"[٥٠]

تبنى ابن مضاء المذهب الظاهري في الفقه، وجعله يوسف أبو يعقوب قاضي الجماعة في الدولة كلّها، وبقي كذلك في عهد ابنه يعقوب.ولشدة إيمانه بأهمية النحو، نفح عليه قداسه بإتْباعه للفقه، فإذا كان المذهب الظاهري الفقهي هو الأولى أن يُتبع، فليكن النحو ظاهرياً كذلك، لذلك وجّه جهده نحو التأليف في النحو دون الفقه، فكان كتابه الصغير حجماً، الخطير شأناً "الرّد على النحاة"، كان ثورة عارمة صريحة على منهج النحو، فدعا فيه إلى إلغاء معظم الأصول التي انبنى عليها النحو لردّه إلى ظاهر النصوص، وإلغاء كل ما يثير الخلاف، ويشعّب الآراء، فقد كان مقتنعاً بإصلاح النحو مثل قناعته بإصلاح الفقه.[٥١]

وقد كان لآراء القرطبي أصداء مدوية في القرن العشرين، قدح زنادها محقق الكتاب شوقي ضيف في مقدمته، ثم حاول استثمارها في كتابين لاحقين هما"تجديد النحو العربي"، و"تيسير النحو التعليمي"، كما لقيت بعض أفكار القرطبي قبولاً لدى علماء لغويين آخرين مثل **تمام حسان، وإبراهيم السامرائي، ومهدي المخزومي ومحمد عيد** وغيرهم.

وشبيه بجهد ابن مضاء القرطبي، جهد معاصره الفيلسوف القاضي **ابن رشد**، فقد ألف كتاب "الضروري في صناعة النحو"،[٥٢] واجه فيه جمهرة النحاة، وانتقدهم بقسوة، ودعا إلى إعادة النحو العربي على نحو جديد، مغاير لطريقة بنائه المعتادة منذ سيبويه إلى الآن، وتجلّت في جهده قدرة الفقيه القاضي على البحث في الأصول الهيكلية للنحو العربي، وإعادة تأسيسه وفق نظرة شمولية يراها أكثر دقة، وأوفر قدرة على أداء النحو رسالته، لخدمة المعاني التي كانت سبباً في نهوضه باديَ الرأي.

ولم تلق، بعد، أفكار ابن رشد الرواج الكافي لأن كتابه حُقق بأخرة، ولعلّ الناس قد فترت حماستهم تُجاه كثير من الآراء النظرية التجديدية التي لا تجد لها حظّاً في النجاح عند التطبيق.

لكن لا تغيب الفكرة الأساسية في جهدَي ابن مضاء القرطبي وابن رشد، فهي ماثلة في قدرة الفقيه على إسعاد النحو بالفكر الناقد الداعي إلى التحرر من قيود الجمود، والسعي نحو التجديد المفيد.

بين النحو والفقه عند السيوطي في الأشباه والنظائر

لا ريب أن ما مضى من مضمون هذه الدراسة كان أمام ناظري السيوطي، وهو يخط كتابه "الأشباه والنظائر".وهو كعادته، يتمثل جهود السابقين، وينقلها نقل الواعي الأمين، ثم يرتقي بها ليعرضها وفق إبداعه، مستنداً إلى تطوّر التأليف عبر القرون التي سبقت عصره، لذلك، اقترن شأن الفقه والنحو في مواضع عدّة من كتاب الأشباه والنظائر، ومن هذه المواضع:

اسم الكتاب وسبب تأليفه:

يستحضر السيوطي ما كان قد ذكره **الزركشي** من أقسام الفقه، ومنازله [٥٣] ولعلّ أهمها: "معرفة الضوابط التي تجمع جموعاً، والقواعد التي ترد أكثرها إليها أصولاً وفروعاً."[٥٤].

وقد جعل هذا القسم أعلى مراتب الفقه، فهو "أنفعها وأعمها وأكملها وأتمها، وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد، وهو أصول الفقه على الحقيقة."[٥٥].

وليكون السيوطي على بينة تامة مما ينوي تأليفه في النحو مشابهاً للمنهج الفقهي، مضى يستعرض أهم المؤلفات الفقهية التي حوت أصول الفقه وقواعده وأقسامه، [٥٦]، كالأشباه والنظائر للقاضي **تاج الدين السبكي**، [٥٧] والأشباه والنظائر للإمام **صدر الدين بن الوكيل**، [٥٨] والقواعد **للزركشي**، وقبل ذلك، القواعد الكبرى[٥٩] والصغرى[٦٠] لشيخ الإسلام **عزالدين بن عبدالسلام**، ومسودة الأشباه والنظائر للإمام **جمال الدين الإسنوي**، والأشباه والنظائرللإمام **سراج الدين بن الملقن**، [٦١]والأشباه والنظائر في الفقه للسيوطي نفسه [٦٢].

وبعد استحضار هذا الوعي الكافي لما فعله المؤلفون في الفقه، يمكننا أن نفهم ما صرّح به مسبقاً وأشرنا إليه حول سبب تأليفه كتاب: الأشباه والنظائر في النحو، إذ قال [٦٣]: "واعلم أن السبب الحامل على تأليف ذلك الكتاب الأول[٦٤]، أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر."

-العلاقة بين النحو والفقه (نظرياً):

ينقل السيوطي عن **الأنباري** في "نزهة الألباء"استعراضه العلوم اللغوية والأدبية، والوشائج المتشابكة فيما بينها؛إذ قال: "علوم الأدب

ثمانية : اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم."[٦٥]

ثم يضيف علمين نحويّين، فيها تظهر العلاقة الوثقى بين النحو والفقه، قال: "وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه: من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حدّ أصول الفقه، فإنّ بينهما من المناسبة ما لا خفاء به؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول."[٦٦].

هذا المعقول من المنقول تفاوتت فيه جهود العلماء، استقراءً واستنباطاً، فتباعدت مراحل الإنجاز في علوم النحو، والفقه، والبيان والتفسير، فوصف الزركشي ذلك، بدقة، إذ قال:"كان بعض المشايخ يقول: العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث."[٦٧]

لأجل ذلك، رام النحاة دروب الفقه وليستكملوا المسار النحوي، لعلهم يصلون به إلى علم ناضج، قد تحققت أهدافه، وأدّى مهماته.

العلاقة بين النحو والفقه مسائل تطبيقية: العلل النحوية والعلل الفقهية.

تحت عنوان: طرد الباب، يستعرض السيوطي مسائل يطرد فيها الحكم النحوي في مواضع امتنع فيها وجود العلّة التي كانت سبباً في ذلك الحكم .وينقل بهذا الشأن قول **أبي البقاء** في "التبيين":

"إذ أُثبتَ الحكم لعلّة، اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلّة، ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يُقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى، كما لو قلت : ضرب الله مثلاً، فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعاً؟"[٦٨]

غير أن الإعراب كما يرى السيوطي، يطّرد حكمه، ويستمرّ حضوره في مواضع يكون فيها المعنى ظاهراً لا يفتقر إلى الإعراب. يقول: "فإن قيل: إن الإعراب قد يوجد في الأسماء غير مفتقر إليه، نحو: شرب محمد الماء، وركب الفرسَ عمروٌ، وأشباه ذلك، ألا ترى أن الفاعل ههنا لا يلتبس بالمفعول إذا أزيل الإعراب؟ فالجواب: أنّ الإعراب لما افتُقر إليه في بعض الأسماء حُمل سائرها على ذلك، كما أن العرب لما حذفت الياء[٦٩] من "يعد" لوقوعها بين ياء و كسرة، حذفت من أَعدُ ونعد وتعد حملاً على ذلك."[٧٠]

ويحضر الفقه في مثل هذا شاهداً على علاقة قويّة بينه وبين النحو في اطراد الحكم وإن زالت علّته الأصلية الابتدائية.

ومن ذلك "أن الرّمَل في الطواف شرع في الابتداء لإظهار الجَلَد، ثم زالت العلّة، وبقي الحكم."[٧١] وعلى الهدي نفسه ينظر إلى أمر العِدّة، وثبوت المطرد في أحوال لا تستدعيها، ذلك أنّ "العِدّة من النكاح شرعت لبراءة الرحم."[٧٢]

ويكون التعليل النحوي والفقهي واحداً في مثل هذه المواضع، ويتمثل بالقول: "وسبب ذلك أنّ النفوس تأنس بثبوت الحكم، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس."[٧٣]

في باب البدل: ضمّن السيوطي هذا الباب فائدة تتعلق بالبدل على نية تكرار العامل. وفيه يبدو كأن بناء الجملة قد تكرر، وليس مجرد إتباع لفظ للفظ؛ففي قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

يجوز إعراب "ربّ" صفة، لكن إعرابها بدلاً أجود؛لأنه بمثابة تكرار الحمد أي: تكرار العامل، فكأنك قلت: الحمد لله، الحمد لربّ العالمين.ونقل السيوطي قولاً "للأعلم" في كتاب "شرح الجمل"حول هذا الأمر يعرض فيه ثلاثة أدلة ثبت وقوع البدل على نية تكرار العامل، أحدهما دليل لغوي، والثاني قياسيّ، أما الثالث الذي يعنينا هنا فهو دليل شرعي.قال:[٧٤] الدليل على أن البدل جاء على نية تكرار العامل ثلاثة أدلة: شرعي ولغوي وقياسي" فالشرعي قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [يس: ٢٠].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾ [الأعراف: ٧٥]

اختلاف المعنى عند كسر همزة إنْ وفتحها:

لا جَرَم أن كل عالم ينحاز إلى علمه الذي عرف به، فيتعصب له، ويراه أفضل من غيره من العلوم، وقد وقع مثل هذا بين الكسائي النحوي، والفقيه أبي يوسف القاضي، كما ينقل السيوطي عن **ياقوت**، قال: "حدّث **المرزباني** عن **الأحمر النحوي**، قال: دخل أبو يوسف القاضي...على الرشيد، وعنده الكسائي يحدثه، فقال: يا أمير المؤمنين، قد سعد بك هذا الكوفيّ، وشغلك.فقال الرشيد: يستفرغني لأني لأستدلّ به على القرآن والشعر.فقال: إن علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلماً، والفقه إذا عرف به الرجل صار قاضياً. فقال الكسائي: أنا أفضل منك؛لأني أُحْسِن ما تحسن، وأحسن ما لا تحسن.ثم التفت إلى الرشيد، وقال: إنْ رأى أمير المؤمنين أن يأذن له في جوابي عن مسألة من الفقه، فضحك الرشيد، وقال: أبلغتَ يا كسائي إلى هذا؟ثم قال لأبي يوسف: أجبه.

فقال الكسائي: ما تقول لرجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار؟فقال أبو يوسف: إذا دخلتْ الدار طلقت.فقال الكسائي : خطأ؛إذا فتحت أنْ، فقد وجب الأمر، وإذاكسرت، فإنه لم يقع بعد." [٧٥]

ورغم أنّ الحكاية تثير تساؤلاً مشروعاً قد يهدم أركانها؛ ذلك أنّ الكسائي في نطقه للعبارة المشكلة ينبغي أن يكون قد كسر همزة إنْ أو فتحها، والنطق لا يسمح بالأمرين معاً، فإن كان نطقها بالفتح، انتفى موضع الإشكال، وصح جواب القاضي.لكن رغم ذلك فالحكاية تثبت ما نحن بصدده، وهو أنّ الفقه لا غنى له عن النحو، فالحكم الفقهي السليم يجب أن يبنى على فهم نحوي سليم.

أثر تنوين الاسم وعدم تنوينه في المعنى:

ويورد السيوطي حكاية أخرى وقعت بين هذين العالمين، تتجلى فيها حاجة الفقه إلى النحو. يقول: "وحدّث أيضاً (يقصد المرزباني)عمّن سمع الكسائي يقول: اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذمّ النحو، ويقول: ماالنحو؟ فقلت- وأردت أن أعلمه فضل النحو-: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك.وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيهما كنت تأخذ به؟قال: آخذهما جميعاً.فقال له هارون: أخطأت-وكان له علم بالعربية- .فاستحيا، وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة؛لأنه فعل ماض.أمّا الذي قاتلٌ غلامَك بلا إضافة فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى: {ولا تقولن لشيء إني فاعلٌ ذلك غداً إلّا أن يشاء الله} الكهف ٢٤.فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً" [٧٦]

وفي هذه الحكاية -إنْ صحّت-إشارة واضحة إلى أنّ القاضي أبا يوسف لم تكن لديه دراية كافية بأساسيات النحو، وأساليب القول، وإلّا لما حار في مسألة بدهية كهذه، وأخطأ في الجواب.

ويبدو أن الغَيْرة ما كانت تهدأ في صدر القاضي تُجاه الكسائي، فظلّ يتعمّد التقليل من شأن الكسائي والنحو في أقوال نظرية، والكسائي يتصدى له فيتعقب أقواله النظرية بأسئلة تطبيقية فقهية محرجة، تثبت له حاجة الفقه الدائمة إلى النحو.

اختلاف المعنى بين التأكيد والعطف:

سأل الكسائي أبا يوسف القاضي بحضرة الرشيد عن الفرق بين قول الرجل لزوجته: أنت طالق طالق طالق، وقوله أنت طالق أو طالق أو طالق، وقوله: أنت طالق ثم طالق ثم طالق، وقوله أنت طالق وطالق وطالق، فأفتى القاضي بأن الطلاق يقع مرّة واحدة فقط في كل حالة من الحالات الأربع.

فقال الكسائي: يا أمير المؤمنين، أخطأ يعقوب أي (القاضي أبو يوسف)في اثنتين، وأصاب في اثنتين: أمّا قوله: أنت طالق طالق طالق فواحدة لأن الثنتين الباقيتين تأكيد...وأمّا قوله أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شك، وقعت في الأولى التي بيقين، وأمّا قوله: أنت طالق ثم طالق ثم طالق، فثلاث لأنه نسق، وكذلك قوله: أنت طالق وطالق وطالق.[٧٧]

وبمثل هذا تتجلّى أهمية النحو للفقه، وخطورة الإفتاء دون تفهم النحو.

ولعلّ تخبط القاضي أبي يوسف في مثل هذه المواضع، واستخذاءه المخجل أمام الكسائي في حضرة الرشيد وقصوره في الجواب، قد أيقظته من غفوته، وجعلته يدرك أهمية إتقان النحو للنهوض بمهمته، فأخذ ينظر في النحو، وأقلع عن ذمه، وذم العربية. [٧٨]

وإن كان القاضي أبو يوسف قد تعثّر في بعض أساسيات النحو، وبدائه الأساليب البيانية، فهذا فقيه آخر يتجاوز ما تعارف عليه النحاة والتزموا به، وتوارثوه من عمل حروف المعاني النحوية في العربية. واقتناعاً بأهمية النحو، وحاجة الفقه إليه، وتحاشياً للسقوط في حرج الخطأ، أو الجهل بالجواب، عمد هذا الفقيه إلى المبادرة بالسؤال، والتحصّن بالمعرفة، رغم بعد المسافة، وإظهار الحاجة.

يذكر السيوطي أنه"ورد في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائه من بلاد المغرب من الفقيه أبي بكر بن محمد ابن عقبة أسئلة في النحو إلى الشيخ جلال الدين البلقيني."[٧٩]

والفقيه المذكور ينشد الإجابة عن سبعة أسئلة كلها في أعماق النحو، ومدى حاجة الفقيه إلى الإحاطة بدقائقه وخلاصاته، [٨٠]ويغوص عميقاً لإعادة بناء معانيها وفق ما يقتضيه المقام، والمراد من الكلام.

في الشرط والجزاء: يعوّل السيوطي على آراء أئمة الفقه في إجلاء إشكالات النحو، فيذكر أن **ابن تيمية** وقف على قضية الشرط والجزاء النحوية، وعلى عمل "لو"ومعناها الذي استقرّ في الأذهان أنه حرف امتناع لامتناع؛ أي به امتنع وقوع الجواب (الجزاء)لامتناع وقوع الشرط، ويجري مقارنة بين عمل"لو"وعمل "لولا" التي جعلها النحاة سبباً في عدم وقوع الجواب (الجزاء) لوجود الشرط.

ويكون محور رأيه قول سيدنا **عمر بن الخطاب** ﷺ: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه".فالمعنى الظاهري ملتبس،والركون إلى كون "لو"حرف امتناع لامتناع كما ينصّ النحاة لا يُزيل اللبس. فوقع الاضطراب في شأن هذا القول، واشتدّ الخلاف، فانبرى ابن تيميّة للأمر وتعمّق في الفهم، وتجاوز ظاهر المعنى، واخترق المألوف القارّ في الأذهان في معاني"لو"النحوية، وأفاض في

الحديث عن الشروط في النحو والأصول والفقه، وأوضح أنّ هذا الذي تسميه النحاة شرطاً هو في المعنى سببٌ لوجود الجزاء."[٨١] وجعل ذلك مقابلاً لما تسميه الفقهاء"علة، ومقتضياً، وموجباً ونحوذلك، فالشرط اللفظي سبب معنويّ، فتفطّن لهذا؛فإنه موضع غلط فيه كثير ممن يتكلّم في الأصول والفقه، وذلك أن الشرط في عرف الفقهاء...هو ما يتوقف تأثير السبب عليه بعد وجود المسبب، وعلامته أن يلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط."[٨٢]

ويستعرض أنواع الشرط ومنها الشرط الشرعي، ويوضح الفرق بينه وبين الركن، والفرق بين السبب والشرط وعدم المانع...إلخ.

ثم يقف على الشرط الاصطلاحي: "وأما الشرط في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب أدوات الشرط اللفظية سواء كان المتكلم نحوياً أو فقهياً...فإن وجود الشرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب." ليخلص إلى المراد:

"وعدم الشرط هل يدل على عدم المشروط؟مبني على أن عدم العلّة هل يقتضي عدم المعلول؟"[٨٣]

وهذا السؤال هو محلّ الإشكال في قول عمر بن الخطاب، فيعرض ابن تيميّة الجواب:

"الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصي الله، لأن ترك المعصية له قد يكون لخوف الله، وقد يكون لأمر آخر: إما لنزاهة الطبع، أو إجلال الله، أو الحياء منه، أو لعدم المقتضى إليها كما كان يقال عن سليمان التيميّ: "إنه كان لا يحسن أن يعصي الله..."[٨٤]

وبهذا الفهم يطوّع هذا الكلام الفقهي المألوف النحوي ويتمم له جهده، ويوجه بوصلته"وهذا المعنى يفهمه من الكلام كل أحد صحيح النظرة.لكن لّما وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نوع توسّع: إمّا في التعبير، وإمّا في الفهم، اقتضى ذلك خللاً إذا بُني على تلك القواعد المحتاجة إلى تتميم .فإذا كان للإنسان فهم صحيح ردّ الأشياء إلى أصولها، وقرّر النظر في معقولها"[٨٥]

ويلتفت إلى سبب الاضطراب في هذه المسألة فيرى أنّ "منشأ الإشكال أخْذُ بعض كلام النحاة مسلماً أنّ المنفي بعدلو"مثبت، والمثبت بعدها منفي....وأن"لو"حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره، ولو"حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقاً."[٨٦]

فهذا الحكم المطلق هو الذي خلق الإشكال، والصحيح كما يرى: أنّ هذه العبارات إذا قرن بها غالباً كان الأمر قريباً، وأما أن يُدّعى أنّ هذا مقتضى الحرف دائماً فليس كذلك."[٨٧]

ويضيء بهذا الحكم على موضع اللبس في عبارة عمر رضي الله عنه، فيقول: "لو حرف شرط تدل على انتفاء الشرط، فإن كان الشرط

ثبوتياً فهي "لو" محضة، وإن كان الشرط عدمياً مثل "لولا"، دلّت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه، فيقتضي أنّ هذا الشرط العدمي مستلزم لجوابه ، إنْ وجوداً وإنْ عدماً، وإن العدم منتفٍ؛ وإذا كان عدم شيء سبباً في أمر، فقد يكون وجوده سبباً في عدمه، وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده، بأن يكون الشيء لازماً لوجود الملزوم ولعدمه، والحكم ثابت مع العلّة المعنية، ومع انتفائها لوجود علّة اخرى." [٨٨]

وعليه تتجلّى النتيجة قاطعة: إنما الذي يجب أن نعتقد بطلانه ظنُّ ظانٍّ أن لا معنى لـ"لو" إلّا عدم الجزاء والشرط، فإنّ هذا ليس بمستقيم ألبتة." [٨٩]

ها قد ارتقت أحكام النحو، وما عادت قيوداً صناعية شكلية، وبمثل هذه اللمحات الذكية يمكن أن يعاد النظر في معاني الحروف ووظائفها وقيودها الصناعية.

وشبيه بهذا ما أورده السيوطي في عدّة مواضع عن قاضي القضاة تقي الدين السبكي، الذي كان كثيراً ما يتعرض لمسائل نحوية دقيقة، يحار فيها كبار العلماء: يسأل عنها فيجيب، أو يعرض لها أو يؤلف فيها ويخوض غمارها، فيتفوق على المتخصصين من كبار النحاة، ويكون له فيها القول الفصل، وقد كان يعي جيداً أهمية النحو للفقه، ويرى أن الفقيه منبع العلم. [٩٠]

وقد صوّر المكانة العليا للفقيه العالم بالشريعة بين أهل العلم ، ونبّه على خطورة مهمته المقدسة، فحمد الله الذي "جعل علماء الشريعة أهل العلم المُبين، وأقامهم لحفظ الشرع المحمدي، وفهم الكتاب المستبين، ومنحهم الثبات في الدين، فسَلّوا سيوفهم على الزنادقة المارقين، وجعل على منطقهم من الفصاحة ما يظهر لكنة المتفلسفين، وحفظ عقولهم السليمة من رديء المعقول فاستقاموا على الطريق المستبين...." [٩١]

وقد يعارض الاجتهاد الفقهي الاجتهاد النحوي، فيصل إلى نتيجة مغايرة، ويتضح ذلك في بعض التراكيب التي يترتب على فهمها تحديد الحقوق المالية بين المتخاصمين. ومنها:

مسألة كذا: هذا الاسم بدلالته على عدد مبهم أثار نقاشاً طويلاً بين النحاة والفقهاء، وثوّر خلافات كثيرة.وكان **أبو حيّان الأندلسي** قد ألّف كتاباً سَمّاه: "الشذا في أحكام كذا"، فتصدى **ابن هشام** لهذا الكتاب ناقداً قاسياً فرأى أن الناظر فيه "لا يحصل منه بعد الكدّ والتعب إلّا على الاضطراب والشغب." [٩٢]

وردّ عليه بكتاب سمّاه: "فوح الشذا بمسألة كذا". [٩٣]

لكن ابن هشام أيضاً اضطر إلى عرض الصراع النحوي في المسألة، واصطراع الآراء فيها و لا سيما في إفرادها أو تكرارها أو عطفها، وأثر ذلك في معدودها من حيث الإفراد أو الجمع، أو الرفع، أو النصب، أو الجر، وما يترتب على كل ذلك من تقدير قيمة المعدود. [٩٤]

ويبدو أن الفقهاء كانت لهم وقفات بأناة على هذه المسألة، لأنها تتعلّق بالأمورالمالية، والحقوق المتنازع عليها، ونصوص الأيمان المقسم بها لإثباتها أو إنكارها: ذُكرأن أبا الفتح سأل **أبا علي** عن قولهم: إنّ كذا درهماً يُحمل على أحد عشر درهماً، وكذا وكذا درهماً يحمل على أحدٍ وعشرين، وكذا درهمٍ يحمل على مائة... فقال أبو علي: هذا من استخراج الفقهاء، وليس هو في النحو، إنماكذا بمنزلة عدد منوّن، والجرّ خطأ."[٩٥]

وقد خصص السيوطي فصلاً لآراء الفقهاء في مسألة كذا [٩٦]، وكانت خلافات المذاهب بشأنها عظيمة، والاجتهادات واسعة.وعرضت آراء الأئمة **أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل،** وآراء غيرهم، وكانت الآراء في المجمل أشتاتاً لا تكاد تجتمع في موضع:

بعضهم يرى أن القائل إذا أفرد كذا، أو كرّرها بلا عطف، وكان التمييز منصوباً أو مرفوعاً لزمه درهم.وقيل درهمان، ومع الرفع درهم، ويلزمه درهم كذلك إن ركّب كذا أو أفردها سواء رفع التمييز أو نصبه أو جرّه...

وعلى هذا يجري النقاش طويلاً دون الإشارة إلى القيد اللغوي الذي يسوّغ وجهاً دون آخر، لكن بعضهم وسط هذا الاشتجار كان يلتفت إلى العنصر اللغوي عند الترجيح، فقيل مثلاً: "هذا كله عندي إذا كان يعرف العربية، فإن لم يعرفها لزمه درهم في الجميع."[٩٧]

وقيل"...إن كان هذا أقل ما يكون في اللغة بهذا اللفظ فهو كما قالوه، وإنه كان يقول القول قول المقرّ مع يمينه."[٩٨] وبمثل هذين القولين يمكن حسم الخلاف بالعودة إلى أحكام اللغة لتحديد المقصود، فالحكم النحوي الموحَّد ينبغي أن يؤدي إلى حكم فقهي موحَّد أيضاً.

هذا الحكم النحوي هو الذي يضيء الطريق أمام الفقيه لإصدار حكمه كما يتضح لاحقاً.

في كثير من الإشكالات الفقهية التي تتعلّق بالفتاوى، يتجلّى الحكم النحوي، فيوجه الفتوى وفق ما يقتضيه المعنى.

يورد السيوطي أنه سُئل عن الفرق بين قولنا "والله لا كلمت زيداً ولا عمراً ولا بكراً بتكرارٍ"وبدون تكرارها حتى قيل: إن الكلام مع التكرار أيمان في كل منها كفارة، وإنه بدون التكرار يمين في مجموعها كفّارة."[٩٩]

فكان الجواب مبنياً تماماً على أحكام نحوية، وذلكأن الاسمين المتفقَيْ الإعراب، المتوسط بينهما واو العطف، تارة يتعين كونهما متعاطفين. وتارة يمتنع ذلك..."[١٠٠]

فالاسمان متعاطفان حتماً في قولنا: اختصم زيد وعمرو؛ لأن الخصام يستدعي اثنين. لكن الأمر مختلف في مواضع أخرى كقوله تعالى:

﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤] فهنا لابدّ من تقدير عامل محذوف: اذهب انت، وليذهب ربُّك؛ إذ لا يجوز أن يحمل الكلام على: ويعرض أمثلة كثيرة أخرى يتعذر فيها العطف لأن فيه عطباً للمعنى، أو مخالفة لصنعة النحو،[١٠١]

ليقف أخيراً على العطف بالنفي الملابس لموضع الإشكال في الكلام المسؤول عنه، ويقرر أنّ تكرار النافي يوجب تقدير العامل.وينقل رأياً لأبي حيّان في "الارتشاف": من ذلك قولهم: ما قام زيدٌ ولا عمروٌ، فهو يعادل: ما قام زيدٌ ولا قام عمرو.

ويعلّق: وهو كلام حسن بديع [١٠٢] ويبيّن أنّ هذا الموضع أشكل على بعض النحاة...[١٠٣] وكان سيبويه قد وقف على مثل هذا الموضع، فينقل السيوطي قوله:

"إذا قيل رأيت زيداً وعمراً، ثم أدخل حرف النفي؛ فإن كانت الرؤية واحدة، قلت: ما رأيت زيداً وعمراً. وإن كنت قد مررت بكلٍ منهما على حدة، قلت: ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو."[١٠٤] لكن السيوطي أصرَّ على"أنّ تكرار النافي كافٍ لأنه مستلزم تكرار الفعل." [١٠٥] فعارض بذلك سيبويه، وعارض ابن عصفور الذي تبعه في شرح الجمل. [١٠٦]

وخلص إلى نتيجة فاصلة بشأن الإشكال في المسألة موضع البحث:

"إذا كرر الحالف النافي فهي أيمان لما بيّنا من أنَّ تكرار "لا" يؤذن بتكرار العامل، وصار قوله: والله لا كلمت زيداً ولا عمراً ولا بكراً، بمنزلة قوله: والله لا كلمت زيداً، ولا ماشيتُ عمراً، ولا رأيت بكراً.وهذه أيمان قطعاً ويجب في كل منها كفارة ....وإذا لم يكرر النافي فالكلام محتمل لليمين والأيمان بناء على نية الفعل وعدمها.وإنما حكموا بأنها يمين واحدة بناء على الظاهر..."[١٠٧] ذلك أن قصد المتكلّم هو الذي يحكم أنها يمين واحدة، أو يمينان: إن قصد بقوله: والله لا كلمت زيداً ولا عمراً معنى: ولا كلمت عمراً، فهما يمينان.

وإن قدّر "لا" زائدة فهي يمين واحدة "لا يلزمه في نفس الأمور إلّا كفارة واحدة، وإن كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك بناء على ظاهر لفظ." [١٠٨]

في مسائل متفرقة: وفي مشارف خواتيم كتابه يقف السيوطي على جهد لطيف للزجاجي، جمع فيها مسائل نحوية فقهية، تدارسها كبار النحاة، مثل **ابن الخياط، وابن كيسان، وثعلب**، وغيرهم، فجمعها في كتاب سَمّاه: كتاب "الادّكار بالمسائل الفقهية".

وبعض هذه المسائل مهم لأنه يتعلق بالطلاق، وهو أمر بالغ الأهمية، يقع في صميم الشريعة، كثرت حوله الأحكام الفقهية، وتضخمت فيه الشؤون والشجون.

من تلك المسائل عبارات شرطية إشكالية، كقول أحدهم لامرأته: إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فأنت طالق ثلاثاً.فالطلاق لا يقع إلّا إذا

بدأت المرأة بالسؤال، ثم يعدها، ثم يعطيها بعد الوعد.وتفسير ذلك يقع على البناء الشرطي في الكلام، لأنّ القائل(ابتدأ بالعطية واشترط لها العدة، واشترط للعدة السؤال، فقد جعل شرط كل شيء قبله."[١٠٩]

لكن، إن قال لها: إن سألتني إن أعطيتك إن وعدتك فأنت طالق، فالأمر مختلف؛ذلك أنّ الفاء مضمرة في الشرط الثاني؛لأن العطية لا تكون إلّا بعد السؤال، كأنّه قال: إن سألتني فإن أعطيتك إن وعدتك فأنت طالق، ولا يضمر الفاء في الجزاء الثالث، لأن العدة قبل العطية، فهذه أيضاً لا تطلق حتى تسأله، ثم يعدها، ثم يعطيها، كأنه قال: إن سألتني، فإن أعطيتك بعد أن أعدك فأنت طالق.... .فإن أعطاها من غير سؤال لم تطلق، وإن وعدها ولم يعطها لم تطلق، وإن وعدها وأعطاها من غير أن يتقدم سؤال لم تطلق."[١١٠]

لكنّ الطلاق واقع حتماً إذا قال: إن سألتني إن وعدتك إن أعطيتك فأنت طالق؛فهو مضطر للفاء في ذلك كله، لأنه قد أوقع كل شيء في موضعه؛لأن السؤال يكون، ثم العدة، ثم العطية، كأنه قال: إن سألتني، فإن وعدتك ، فإن أعطيتك فأنت طالق."[١١١]

ومن المسائل قول الرجل لامرأته: إنْ كلمتك وإن دخلت دارك فأنت طالق.

فيتدخل النحو ليحكم:إنها تطلق بأحد الفعلين؛لأن المعنى: إن كلمتك فأنت طالق، وإن دخلت دارك فأنت طالق؛ لأنه قد كرّر"إنْ"مرتين، ولا بدّ لكلّ واحدة منهما من جواب؛ لأنهما شرطان."[١١٢]

وبالفعلين جميعاً يقع الطلاق في قوله: إن دخلتُ الدار وكلمتك فأنت طالق، ولا يقع بأحد الفعلين دون الآخر؛إن دخل ولم يكلمها لم تطلق ، وإن كلمها ولم يدخل لم تطلق.وإذا جمع بينهما طلقت.ولم يبالِ بأيّهما بدأ..؛لأن المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله...قال الله تعالى:﴿وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣][١١٣]

وعلى النهج نفسه من توجيه المنهج النحوي للحكم الفقهي يمضي الحال في مسائل عديدة في كل منها إشكال فقهي لا يجليه إلّا جواب نحويّ.[١١٤]

ثم يتم الوقوف بأناة على ما أنشده الكسائي:

فإن ترفقي يا هند فالرفق أحزم
وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمة
ثلاثاً ومن يخرق أعقُّ وأظلم
فبيني بها إن كنت غير رفيقة
وما لامريء بعد الثلاث تقدُّم

فقوله أنت طلاق يجوز فيه وجهان: (١١٥)

أحدهما أن يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل؛ أي أنت طالق. وهو أسلوب شائع، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]، أي غائراً، والثاني يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: أي ؛أنت ذات طلاق. وهو أيضاً أسلوب شائع كقوله تعالى:﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]

وقول الخنساء:

ترتـعُ مـا رتعـت حتـى إذا ادّكـرتْ

فإنمـــا هـــي إقبـــال وإدبـــار

والوجـه الأول أقـوى لمـا فيـه مـن تأكيـد المعنى.وعليه فإن الطلاق واقع في العبارة ومؤكَّد. لكنّ الإشـكال الأكـبر، هـو في قولـه: والطـلاق عزيمة ثلاثاً.

فإذا نصب ثلاثاً وقع الطلاق بالثلاث، وكـان قوله: الطلاق عزيمة بمعنـى: جِـدٌّ غـير لغـو. وإن رفع ثلاثاً كان الـثلاث خـبراً ثانيـاً للطـلاق، أي: الطلاق ثلاث.بمعنى الذي بمثله يقـع الفـراق هـو الثلاث.وقد يكون فصل الأمر يقوله: أنت طلاق ثلاثاً، ثم فسّر ذلك وأكده بالقول: والطلاق عزيمة ثلاثٌ.

بمعنى: أن الطلاق الذي ذكرته أو نويته عزيمـة ثلاث.

ولعلّ هذا مـا نـواه الشـاعر، بـدليل قولـه في مطلع البيت اللاحـق: "فبيني".فيكـون قـد علـم مـا نوى، وعبر عما نواه، وعرف النتيجة لذلك.

وبمثل هذه المسائل نستبين أن الأحكام النحوية للفقه أشـبه بالمشـاعل توجـه الفقيـه نحـو الفتـوى الشرعية السليمة، فالأمر جدّ لا هزل فيه، والقـول فيه يجب أن يكون فصلاً لا لـبس فيـه. وفي مثـل هذه المسائل ينبغي أن تتضح للفقيه وعورة مركبـه فالإفتاء دون فهم دقائق النحو وأسـاليب العربيـة، سيفضي حتماً إلى تخبط الآراء، وتشوّه الأحكـام، وتشوّش الأفهام.

وهـذه الأمثلـة الإشـكالية مازالـت تـتردد في العصر الحاضر، لأنها تتعلّق بإصدار فتاوى تعتمـد علـى أحكـام فقهيـة لم تتغيّـر عـبر الـزمن لأنّ النصوص الشرعية مستقرة، كما أنّ الحـال تتشـابه بـين هـذه الأمثلـة التراثيـة والأمثلـة العصـرية، فالإشكال لا ينتج عن النصّ الشرعي نفسـه، بـل عن الخلل في فهم هذا النصّ.

ولعلّ هذا يفسر لنا ما عانت منه الأمة طويلاً، وما زالت، من خلافات فقهية تبددت فيها جهـود عظيمة، وتشظّت فيها الأمة الواحـدة إلى طوائـف وفرق عديدة مازالت تتناسل وتتطاحن، وكل منها تظن أنها وحدها الناجية الرشيدة!

وقد تجلّـت خطـورة التسـرع في الإفتـاء دون التسلح بالفهم النحـوي في زماننـا هـذا، فكانـت النتيجة التناثر في الفتاوى، والتنافر في الآراء، بينمـا

القرآن واحد ونصوص الشرع شاخصة، لكن النص الواحد السليم يتفرق بددا إذا عالجته الأفهام السقيمة.

وللخلاص من هذا لا بدّ من الالتفاف حول الجوامع، والابتعاد عن مثوّرات الخلاف.

والمأمول هو الالتفات إلى ما يلي:

– أن لا يتصدى للإفتاء إلّا المتمكن في النحو والبيان العربي.

– أن يعتمد في فهم النصوص على الرأي النحوي العِلْمي العَمَلي، الذي يخدم المعنى، ويفسره، فما الإعراب إلّا فرع للمعنى. أمّا الآراء النحوية الخلافية المتشعبة غير الواقعية فلن تخدم المعنى، وستكون سبباً إضافياً من أسباب تشظي الآراء الفقهية، والانزلاق إلى المزيد من الخلافات بين المتصدين للفتيا وتابعيهم.

– أن تكثّف الجهود في تخليص آيات الأحكام، وهي ميدان الفقه، من الخلافات النحوية، وتوحيدها على الرأي النحوي الأقرب إلى المعنى والأقنع، والاعتماد على ما هي من القراءات القرآنية أقوى وأشيع، ونبذ الرأي النحوي الضعيف، وتجنب القراءة القرآنية الشاذة، فالأمر ليس ميداناً للرياضة العقلية، واستعراضاً للأوجه المحتملة، بل المطلوب حكم فقهي موحّد، مبني على حكم نحوي مطابق للمعنى المقصود في النصّ.

الخاتمة:

بين النحو والفقه علائق لا تخفى، فكل منهما يحتاج إلى الآخر، لكن حاجة الفقه للنحو أهم من حاجة النحو إلى الفقه؛ذلك أن حاجة النحو للفقه تتعلّق بما يمسّ مناهجه وأصوله العلمية، وقد استقر العلمان، وتجاوزا مرحلة النشأة والتأثر والتأثير، وتلاشت أو كادت فكرة التغيير والتطوير الجوهرية في أيّ منهما وفق معطيات الواقع المنظور على الأقل، بينما حاجة الفقه للنحو تتعدّى ذلك إلى إصدار الأحكام والفتيا.

وعدم الفهم السليم للمعنى، والحكم النحوي الذي ينبني عليه، سيؤثر سلباً في سلامة الحكم الفقهي، وذلك يمسّ مصالح حيوية للناس، تتصل بأحكام الدين، وسلامة الشريعة، وكل ما يعرض للمرء من أمور دينه ودنياه.

لذلك، لابدّ أن يكون الفقيه، مدركاً أساليب العربية، متذوقاً بيانها وأسرارها.

ولا بدَّ أيضاً للفقيه أن يتفهم الأحكام النحوية، والآثار التي تتركها على المعنى، وألّا يغلب مطالب الصنعة النحوية على مقاصد النصّ ومضامينه الشرعية.

وقد كشفت الدراسة كيف هوى بعض فحول الفقهاء، وتخبطوا في فتاواهم، وشاهت أحكامهم لأنهم تهافتوا في مستوى فهمهم النحويّ، بينما ارتقى فقهاء آخرون لأنهم تفهموا

جيداً أهمية ارتقاء مستواهم النحويّ، لسداد حكمهم الفقهيّ.

كان ذلك يستدعي حتماً أن يكون المنهج النحوي سديداً، قد تبرّأ من كل ما علق به من تزيُّدات صناعية حرفت مساره، وجعلته يبتعد عن أصل ما وضع له، وهو إقامة الحكم النحوي بناءً على المقتضى المعنوي.

وعلى هذا نرى أن إصلاح الفقه مرتبط بإصلاح النحو أولاً، وبقاء المنهج النحوي على حاله سيؤدي بالضرورة إلى تضعضع الحكم الفقهي، فلن يكون الحكم سليماً ما لم ينبنِ على أساس سليم.

وما ينتجه المنهج النحوي المعياريّ من تفاوت الآراء وفق الاجتهادات، سيقود إلى إتاحة المجال أمام الفقه في المزيد من الاجتهادات والخلافات، فلا بدّ من العودة في النحو إلى تحكيم المعنى في الحكم، ففي ذلك توحيد للآراء، وتجفيف لمنابع الاختلاف، ليأتي الفقه فيبني حكمه على رأي نحوي جامع لا خلاف عليه، قد استند إلى المعنى المراد، فتمتد بذلك سلامة الحكم النحوي إلى الحكم الفقهي، ليكون كل منهما مطابقاً للمعنى المقصود، تتحد حوله الآراء، ولا تتشتت فيه الجهود.

الهوامش:

(١)الزمخشري، محمود بن عمر(٥٣٨هـ)، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط٢، ص٤

(٢)ينظر:ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١/ ١٤

(٣)الطوفي، أبو الربيع سليمان بن عبد القوي (٧١٦ هـ) ، الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، تحقيق محمد خالد الفاضل، إصدارات الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الإصدار ٣٦، ٢٠١٣.

(٤)الإسنوي عبد الرحيم بن حسن (٧٧٢هـ)، الكوكب الدريّ في ما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ١٤٠٥ هـ ، وقد حقق الكتاب نفسه د.عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، بعنوان الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، دار سعد الدين، دمشق، ط٢، ٢٠١١.

(٥)يوسف بن حسن بن أحمد الصالحي(٩٠٩ هـ)، زينة العرائس من الطرف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية، تحقيق د.صفوت بن عادل عبد الهادي، دار النوادر، ٢٠١٢.

(٦)منهم: سعيد الأفغاني، أصول النحو العربي، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٩٦٤.ود.أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨، ود.محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة وابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩، ود.محمود ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية ، الكويت، د.ت ، ود.مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، ط٢، ١٤٠٥ هـ ، ود.تمام حسان، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١، ود.السيد أحمد عبد الغفار، التصوّر اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٨٦،

ود.علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧.

(٧)منهم: فؤاد بو قجيج، علم أصول الفقه وعلاقته بالدرس اللغوي ، دعوة الحق ، العدد٦٣، ابريل ٢٠٠٢، والشارف الطروش ، أثر الفقه وأصوله في الدرس النحو العربي، حوليات التراث، عدد٥، ٢٠٠٦، ود.عبد الملك عبد الوهاب أنعم، التفاعل بين النحو وأصوله والفقه وأصوله، مجلة الشريعة والقانون، العدد٤٦، إبريل ٢٠١١، وحوالف عكاشة، العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو، مجلة الشريعة والقانون، الإمارات، ٢٠١١، وجعفر بن عبد الرحمن القصاص، علاقة علم أصول الفقه بعلوم اللغة العربية، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى، ٢٠١٤، وطارق بومود، المؤثرات الفقهية في تاصيل الأصول النحوية، مجلة المخبَر، العدد١١، ٢٠١٥، وعراك جبر شلال، العلاقة بين علم أصول الفقه وعلم أصول النحو، ملحق مجلة كلية الشريعة، العدد الثالث، ٢٠١٣، ود.النعيم محمد أحمد، أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٥.

(٨)ينظر: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، وعبد الوهاب زكريا، نظرات في أصول النحو العربي وأصول الفقه الإسلامي، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ماليزيا، العدد الأول، ٢٠٠٩، ص١٩٧ –، وم.د.محمد إسماعيل المشهداني، التأثر والتأثير بين أصول الفقه وأصول النحو، مجلة آداب الرافدين، العراق، العدد٥٧، ٢٠١٠، ص٧٨–.

(٩)منها: د.عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام الشرعية، وزارة الشؤون والأوقاف الإسلامية، بغداد، ١٤٠٦ هـ ، وفؤاد بن يحيى الهاشمي، أثر العربية في استنباط الاحكام الفقهية من السنة النبوية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٢م، ومصطفى محمد الفكي، أثر النحو في استنباط المسائل الأصولية والفقهية، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، العدد١٠، ٢٠٠٥.

(١٠)السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال(٩١١ هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥، ١/ ٣.

(١١)ينظر:المصدر نفسه، ١/ ٤.

(١٢)نفسه، ١/ ٤.

(١٣)ابن فارس، أبوالحسين أحمد بن فارس(٣٩٥ هـ)، الصاحبيّ في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشّويميّ، مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٦٣، ص٦٤.

(١٤)ابن حزم، علي بن أحمد (٤٥٦ هـ)، الإحكام في أصول الاحكام، تحقيق محمد تامر، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤، ١/ ٧٢.

(١٥)الرازي، فخر الدين محمد بن عمر(٦٠٦ هـ)، المحصول في علم الأصول، تحقيق طه جابر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٠ هـ ، ١/ ٢٢٧، وينظر أيضاً السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي، ود.محمد أحمد قاسم، جروس برس، ١٩٩٨، ص٦٠.

(١٦)ابن فارس، الصاحبي، ص٦٤.

(١٧)الشاطبي، إبراهيم بن موسى(٧٩٠هـ)، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبدالله درّاز، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط٤، ٤/ ١١٥.

(١٨)الغزالي، أبوحامد محمد الغزالي (٥٠٥ هـ)، المستصفى، تحقيق محمد عبدالسلام عبد الشافي، دارالكتب العلمية، ٢٠١٣، ١/ ٩

(١٩)الموافقات، ١/ ٧٨، ١٨٧.

(٢٠)الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(٣٣٧هـ)، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٩٨٣، ص١٩١.

(٢١)الزمخشري، المفصل، ص٣.

(٢٢)المفصل، ص٥.

(٢٣)ابن جني، أبو الفتح عثمان(٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢، ٣/ ٢٤٥

(٢٤)ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون(٨٠٨ هـ)، المقدمة، دار العلم، بيروت، ص٤٥٣.

(٢٥)الأنباري،أبو البركات عبدالرحمن (٥٧٧ هـ)، نزهة الألبّاء، تحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس،بغداد،ط١٩٧٠،٢،ص٩٧.

(٢٦)ينظر: ابن فارس، الصاحبي، ص٦٤.وقد أورد ابن فارس طائفة من الآراء اللغوية للشافعي كانت مخالفة لجمهور النحاة، ومنها هذا الرأي في معنى الواو، فهو يراها تفيد الترتيب، وهذا خلاف الرأي النحوي الصحيح في أنّ الواو لمطلق الجمع.ينظر: ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف(٧٦١ هـ)، أوضح المسالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٥، ١٩٦٦، ٣/ ٣٩.ومعنى الترتيب مردود لقوله تعالى: { إن هي إلّا حياتنا الدنيا نموت ونحيا}المؤمنون ٣٧، فالإقرار بمعنى الترتيب هنا يعني أنّ الكفار يؤمنون بالبعث بعد الموت، وهذا خلاف الواقع.ينظر: ابن عقيل، عبدالله بن عقيل (٧٦٩ هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط١٥، ١٩٧٢، ٢/ ٢٢٦.

(٢٧)ينظر: ابن فارس، الصاحبي، ص٦٤-٦٥.

(٢٨)ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢ ١٩٧٨، ص٢٣٣.

(٢٩)ابن فارس، الصاحبي، ص٦٦.

(٣٠)ابن فارس، الصاحبي، ص٦٦.

(٣١)المكان نفسه.

(٣٢)ابن هشام، جمال الدين بن هشام (٧٦١ هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د.مازن المبارك ورفيقيه، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥، ص٧٦.

(٣٣)تنظر الحكاية في المصدر نفسه ص٧٦-٧٧.

(٣٤)ينظر مثلاً: ابن جني، الخصائص، ١/ ٢، وهو يؤكد ريادته في التأليف النحوي وفق المنهج الفقهي ، ويثبت سبقه لابن السراج الذي لم يرد في كتابه "الأصول" سوى شذرة من هذا الشأن .ينظر: ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل(٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦، ١/ ٣٥

(٣٥)ينظر:الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٩٩٣، ١/ ٥.

(٣٦)ينظر:الأنباري، لُمع الادلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧، ص٨٠.

(٣٧)السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص١٧.

(٣٨)تنظر الحكاية في الزجاجي، مجالس العلماء، ص١١٨، و الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط٢، ١٩٧٠، ص٤٢+ص٥٤ والنص فيها أدقّ.

(٣٩)د.مازن المبارك، نحو وعي لغويّ، دار البشائر، دمشق، ط٤، ٢٠٠٣، ص٩٦.

(٤٠)الشافعي محمد بن إدريس(٢٤١ هـ) ، الرسالة ، تحقيق أحمد محمود شاكر، نشرة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٠، ، مقدمة المحقق، ص٣.

(٤١)ينظر: مثلا: **الزركشي**، بدر الدين محمد بن بهادر(٧٩٤ هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق محمد تامر، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠، ١/ ٩، **والسبكي**، علي عبد الكافي(٧٧١هـ)، وابنه **عبد الوهاب**، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، ١٤٠٤ هـ ، ١/ ٨، **والجويني**، عبد الملك بن عبدالله(٤٧٨ هـ)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧، ١/ ٤٣.

(٤٢)ينظر: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر(٧٥١ هـ)، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١/ ٨-، وينظر في مجيء الخبر بمعنى الأمر: المصدر نفسه ١/ ١٠٣-.

(٤٣)ينظر:المصدر نفسه، ١/ ١٢-.

(٤٤)ينظر:نفسه، ١/ ١٤.

(٤٥)ينظر مثلاً: ١/ ١٦، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٤٦، ٤٨، ٥٣.

(٤٦)ينظر: نفسه،١/ ٦١.

(٤٧)ينظر: نفسه،١/ ٩٢.
(٤٨)ينظر :نفسه،١/ ١٠١.
(٤٩)) ينظر:نفسه،١/١٠٨.
(٥٠)ينظر في هذا النص وما يلحق به من أخبار ابن مضاء : ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (٥٩٣ ه)، الردّ على النحاة، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف مصر، ط٣، مقدمة المحقق، ص١٧ وما بعدها، وفيها نصوص منقولة من عدة كتب عنيت بتاريخ الأندلس والترجمة لعلمائه.
(٥١)ينظر المصدر السابق، ص٧١-.
(٥٢)ينظر: ابن رشد، ابو الوليد محمد بن أحمد (٥٩٥ ه)، الضروري في صناعة النحو ، تحقيق ودراسة : د.منصور علي بدالسميع، دارالصحوة، مصر، ط١، ٢٠١٠.
(٥٣)ينظر:الزركشي، المشور في القواعد ، تحقيق محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
(٥٤)ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر١/ ٥.
(٥٥)المكان نفسه.
(٥٦)السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/ ٥-٦.
(٥٧)ينظر:السبكي، تاج الدين عبد الوهاب(٧٧١ ه)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ١٩٩١م
(٥٨)ينظر:ابن الوكيل محمد بن مكي(٧١٦ ه)، الأشباه والنظائر في فقه الشافعية، تحقيق محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م.
(٥٩)ينظر:العز بن عبد السلام(٦٦٠ ه)، القواعد الكبرى، تحقيق نزيه كمال وعثمان جمعة، دار القلم ، دمشق، ٢٠٠٠م.
(٦٠)ينظر:القواعد الصغرى، تحقيق إياد خالد الطباع، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر دمشق، ١٩٩٦م.
(٦١)ينظر:ابن الملقن، سراج الدين عمر علي(٨٠٤ ه)، الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، تحقيق مصطفى محمود الأزهري، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م
(٦٢)ينظر:السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.
(٦٣)السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/ ٤.
(٦٤) * يشير إلى كتاب في الأشباه والنظائر النحوية كان قد ألفه، وحبسه بضع عشرة سنة، فضاع، ثم أعاد تأليفه، فكان هذا الكتاب نعرفه بين أيدينا: الأشباه والنظائر في النحو.ينظر الكتاب نفسه، ١/ ٤.
(٦٥)السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/ ٦، وينظر قول الانباري في : نزهة الألباء ص٧٦.
(٦٦)الأشباه والنظائر، ١/ ٦، ونزهة الألباء، ص٧٦.
(٦٧)الأشباه والنظائر، ١/ ٦.
(٦٨)الأشباه والنظائر، ١/ ٢٦٦.
(٦٩)*هكذا وردت، والصحيح: حذفت الواو.
(٧٠)السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/ ٢٢٧، وانظر أمثلة أخرى في الموضع نفسه وما بعده.
(٧١)نفسه ١/ ٢٢٦.
(٧٢)ينظر:المكان نفسه .
(٧٣)نفسه.
(٧٤)الأشباه والنظائر، ٢/ ٩٧.
(٧٥)السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣/ ٢٤٣-٢٤٤، وينظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص١٩٦.
(٧٦)الأشباه والنظائر، ٣/ ٢٤٤.
(٧٧)ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣/ ٢٤٤.
(٧٨)ينظر:المكان نفسه.
(٧٩)نفسه، ٤/ ٢٣٠.
(٨٠)تنظر الاسئلة وإجاباتها في المصدر نفسه ٤/ ٢٣٠-٢٣٧.
(٨١)السيوطي، الأشباه والنظائر، ٤/ ٥٣.
(٨٢)نفسه ٤/ ٥٣، ولفائدة زائدة ينظر رأي ابن قيم الجوزية في بدائع الفوائد، ١/ ٤٣-.
(٨٣)الأشباه والنظائر، ٤/ ٥٤.
(٨٤)المكان نفسه.
(٨٥)نفسه، ٤/ ٥٤-٥٥
(٨٦)السيوطي، الأشباه والنظائر ٤/ ٥٥.
(٨٧)المكان نفسه .
(٨٨)المكان نفسه .

(٨٩)المكان نفسه .

(٩٠)ينظر المصدر نفسه، ٤/ ٩٩-١١٤، ١٢٢-.

(٩١)المصدر نفسه٤/ ٢٢١.

(٩٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٤/ ١٥٢.

(٩٣)تحقيق أحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب العراقية، العدد٦، نيسان، ١٩٦٣.

(٩٤)ينظر:نفسه ٤/ ١٥٢-

(٩٥)نفسه، ٤/ ١٥٨.

(٩٦)ينظر: نفسه، ٤/ ١٥٩-.

(٩٧)السيوطي، الأشباه والنظائر ٤/ ١٦٠

(٩٨)المكان نفسه

(٩٩)نفسه، ٤/ ١٣٥

(١٠٠)المكان نفسه

(١٠١)ينظر: المكان نفسه

(١٠٢)ينظر:نفسه، ٤/ ١٣٧.

(١٠٣)ينظر:المكان نفسه.

(١٠٤)السيوطي، الأشباه والنظائر ، ٤/ ١٣٨.

(١٠٥)المكان نفسه.

(١٠٦)المكان نفسه.

(١٠٧)المكان نفسه.

(١٠٨))نفسه ٤/ ١٣٩.

(١٠٩)نفسه، ٤/ ٢٤٢.

(١١٠)السيوطي، الأشباه والنظائر، ٤/ ٢٤٢.

(١١١)المكان نفسه

(١١٢)نفسه ٤/ ٢٤٣.

(١١٣)المكان نفسه.

(١١٤)نفسه ٤/ ٢٤٤-

(١١٥)نفسه، ٤/ ٢٤٥-، وتنظر المسألة في : الزجاجي ، مجالس العلماء، ص٢٥٩-